المحاضرة الرابعة: الفكر الاقتصادي الماركانتيلي (التجاريون).

أولا- ظهور الرأسمالية التجارية:

يطلق مصطلح التجاريون (Mercantilists) على جميع آراء الكتاب الذين ساهموا في وضع السياسة الاقتصادية التي سادت في عصر الرأسمالية التجارية في بلدان أوروبا الغربية من بداية القرن السادس عشر إلى نهاية الربع الثالث من القرن الثامن عشر (أي من 1500 إلى 1775). علما أن هذه التواريخ تختلف من بلد الى آخر. فقد حل عصر الرأسمالية التجارية في أعقاب النظام الإقطاعي وظل حتى بداية عصر الرأسمالية الصناعية. إن مذهب التجاريين جعل الثروة متمثلة بالمعادن النفيسة (الذهب والفضة)، وجعل هدف السياسة القومية هو أن تدير الدولة علاقاتها مع العالم الخارجي بحيث تجذب أكبر نصيب ممكن من المعادن النفيسة.

مع مرور الزمن أخذت تتكون وتبرز قوى اقتصادية واجتماعية وسياسية وفكرية عملت على الانتقال من مجتمع العصور الوسطى إلى مجتمع العصر الحديث. فازدياد الأمن والنظام في أوروبا أصبحت التجارة بالبر والبحر أكثر أمنا وتضاءلت الحاجة إلى الحماية من جانب الإقطاعيين، وتحسنت الطرق و وسائل النقل وعظم رخاء المنشغلين بالتجارة، وبدأت الأسواق تنمو وتلعب دورا في حياة المجتمع. مما أدى بالنظام الإقطاعي إلى إستنفاذ مهامه في سيادة المجتمع وتنظيم حياته الإقتصادية والاجتماعية والقائمة على الإبقاء على مصالح طبقة النبلاء والإقطاعيين . كل هذه العوامل حطمت التقليد القديم المبني على الإنتاج لغرض الاستهلاك المحلي، وفسحت المجال للنظام الجديد (الرأسمالية التجارية) القائم على المصالح المادية والسعي للحصول على أكبر قدر من الثروة. وكان لاكتشاف الذهب أثره في تسهيل نمو التجارة والتنظير حول المعادن النفيسة. كما أن الاكتشافات الجغرافية العظيمة المستندة إلى الملاحة لعبت دورها في هي الأخرى في توسيع التجارة والإنتاج وأصبح التجار الرأسماليون مهمين في عالم الأعمال، كما ظهرت الدولة القومية وأصبحت تبحث عن مستعمرات ومجال نفوذ. من جهة أخرى فقد بدأ الوسط الإجتماعي و الإقتصادي في التحول نحو مرحلة جديدة تسودها العلمانية من خلال الإبتعاد على العلوم الدينية كأساس لتفسير الظواهر الإقتصادية، فلم تعد الكنيسة المصدر الوحيد للمفاهيم والآراء الاقتصادية كالسعر العادل والأجر العادل , بل ان التطور قد أحرز أفكار ونظريات - حلت محل الأفكار والمفاهيم الإقطاعية-تمجد الارباح والتجارة والثراء بدون حدود , وأدى هذا الى زيادة هيمنة راس المال التجاري وازدياد اهميته وافكاره للنشاط الاقتصادي بشكل عام.

ثانيا- العوامل التي ساعدت على نشوء الرأسمالية التجارية:

يمكن إجمال العوامل العديدة التي مهدت لنشوء الرأسمالية التجارية والفكر التجاري بما يأتي:

1. انهيار النظام الإقطاعي والحرف في أوروبا للأسباب المذكورة آنفا.
2. اخذ الافراد يضيقون بالقيود التي وضعتها الكنيسة والمدرسين والتي كانت تلزمهم بالاعتدال وعدم الجري وراء الثراء المادي , وكان للمركز الاجتماعي الذي حققه التجار والأرباح الضخمة التي جنوها اثر في تعديل نظرة الناس الى الربح والسعي لتحقيقه.

3. ازدياد أهمية التجارة الخارجية، وذلك لأن تحرير العبيد والفلاحين من سطوة النظام الإقطاعي في أوروبا أدى إلى توجه معظم المتحررين إلى خارج النشاط الزراعي ليعملوا في التجارة وخاصة الخارجية منها والتي توسعت بصورة مضطردة وأدت إلى ثراء التجار وزيادة أهميتهم.
4. إن زيادة أهمية النقود وتكوين رؤوس الأموال، والتي أصبحت قوة لها أثرها في السياسة وفي النظام السياسي، جعل لها مكانة في البنيان الاقتصادي، وكذلك أدى إلى زيادة أهمية التجارة الخارجية باعتبارها أفضل وسيلة لاجتذاب أكبر كمية ممكنة من النقود.
5. كما ساعدت الكشوفات الجغرافية الكبرى التي تفجرت قبيل انتهاء القرن الخامس عشر(حيث تم اكتشاف العالم الأمريكي في عام 1492 وكذلك الطريق البحري إلى الهند عام 1498) على زيادة نشاط التجارة وثراء المشتغلين بها. وبفضل المعادن النفيسة. التي تدفقت من العالم الجديد زادت ثروة إسبانيا ووفرت الأرباح المتراكمة رساميل لا بد منها لتمويل الاستثمارات الجديدة.
6. في النطاق السياسي اخذت الدولة بمعناها الحديث في التكوين والظهور, وكان تكوينها يقتضي امرين:

الأول : القيام بحركة تركيز تضم كل المقاطعات وتفنى معها سيطرة امراء الاقطاع وتحل مقاطعاتهم المستقلة لتجعل منها اجزاء من دولة واحدة.

الثاني : الحد من سلطات الكنيسة التي كانت تعتبر نفسها صاحبة السلطة الدينية العالمية والتي كانت بذلك تمد سلطتها لتعلو على السلطات الملكية.

حيث ظهرت الدولة القومية الحديثة في أوروبا ، والتي كانت أداة رأى فيها المشتغلون بالتجارة وأرباب الحرف قوة لحماية مصالحهم وتنميتها.

7. إن قيام حركة النهضة الأوروبية الذي صاحبة عصر الرأسمالية التجارية، قد ساعدت على إحياء الفلسفات اليونانية ودراستها بعقل متحرر من الدين ومن قيود الكنيسة الأمر الذي دفع إلى تغيير نظرة المجتمع إلى الكثير من المفاهيم الإقتصادية، مثل نظرته نحو الفائدة مقابل اقراض النقود.

ثالثا- ملامح رأسمالية:

إن عمليات تراكم رؤوس الأموال قد برزت مع ازدهار تجارة المدن الإيطالية وانتشار استعمال النقود، وبذلك أصبح رأس المال عنصرا مستقلا من عناصر الإنتاج وله أهمية لا تقل عن أهمية العمل. ومع تطور أهمية رأس المال تبلورت الأبعاد النظرية للرأسمالية وقوانينها على يد المدارس الاقتصادية الثلاث التجارية وطبيعية الكلاسيكية.

ويستند النظام الرأسمالي على أربعة أركان أساسية هي.

1. الملكية الفردية (الخاصة) للسلع و لوسائل الإنتاج.
2. الأرباح، والتي تعتبر المحرك الرئيسي للنظام الرأسمالي.
3. السوق، ويعتبر المجال هو المكان الذي فيه يحدد مصير المشروع الاقتصادي، فعن طريق السوق يقوم رأس المال بشراء عناصر الإنتاج الأخرى، وبيع المنتج أي السلع والخدمات التي يقوم بإنتاجها، وأن تدخل الدولة الرأسمالية في حركة السوق لا يعني إلغاء السوق بل يعني تنظيمه لصالح المشروع الرأسمالي.

4. رأس مال، الذي لم يكن موجودا في الأنظمة التي سبقت ظهور الرأسمالية، والتي كانت قائمة على أساس الاقتصاد الطبيعي القائم على الزراعة التقليدية والتبادل العيني. فمع التطور الاقتصادي اللاحق ظهرت الحاجة لرؤوس الأموال ومع التطور الصناعي لجأ المنظمون إلى البنوك مما استلزم إيجاد نظام مصرفي متطور.

رابعا- جوهر الأفكار الاقتصادية لمدرسة التجاريين:

لقد أثارت الماركنتيلية فيما يتعلق بجوهر أفكارها آراء متعددة منها ما هو مرتبط بالحقبة التاريخية التي ظهرت فيها الآراء التجارية النموذجية، والتي إمتدت خلال إلى حوالي ثلاث قرون في جميع البلدان الأوربية. حيث يرى مجموعة من الباحثين بأن أي محاولة لحصر أفكار التجاريين يعتبر أمراً مضللا لأن الواقع متحرك بإستمرار وأن هذه الأفكار لم تعد كما هي حينما طرحها الآباء الأوائل، في حين يرى مجموعة أخرى أنه وبالرغم مما أصاب هذا الفكر من تطور خلال المدة الطويلة وتباين أراء كتابه إلا أن هنالك إجماع حاصل على مشترطات معينة في هذا الفكر . من جهة أخرى يعتقد رأي أخر بأن الأراء الماركانتيلية لا ترقى لدرجة إعتبارها مذهب، فهي مجرد وصفات إدارية مختلفة فيما بينها تمام الإختلاف، وتدل على أحسن تقدير على موقف متشابه من دون مذهب منظم، فهي موجهة لهدف سياسي صرف هو خدمة الدولة وليس الفرد وعليه فهي لا تتضمن أهداف إقتصادية مجتمعية . بالرغم من كل هذا فإنه يمكن القول بأن هنالك مجموعة عناصر مشتركة أكيدة لدى أغلب الماركنتيليين تعكس في مضمونها مستلزمات الراسمالية التجارية في مرحلتها التاريخية والتي تشكل جوهر الأفكار الاقتصادية للمدرسة التجارية والتي يمكن تلخيصها بالآتي:

1- يجب أن تكون الدولة قوية، بحيث يعد بناء قوة الدولة هو الهدف الحقيقي
2- تتمثل تلك القوة بالثروة خاصة بشكلها النقدي فالثروة عندهم هي مقدار المعادن الثمينة(الذهب والفضة) الموجودة في البلد.
3- نادي التجاريون في كل بلد بأن يسعى إلى الحصول على الذهب والفضة من البلدان الأخرى، سواء بشكل مباشر عن طريق امتلاك المستعمرات أو بشكل غير مباشر عن طريق التجارة الخارجية وتحقيق الفائض في الميزان التجاري.
4- نظر تجاريون إلى إجمالي الثروة في العالم على أنها ثابتة الحجم، وأن ما تكسبه دولة من الدول يكون على حساب ما تفقده الدول الأخرى ولهذا كان الطابع الذي يميز هذه المدرسة هو الطابع الوطني العدائي. لان كل دولة تسعى الى تحقيق مصالحها على حساب مصالح الدول الاخرى وبغض النظر عن ما يجري لإقتصادات الدول الاخرى.
5- يرى التجاريون ان السبب في الإرتفاع الملاحظ في الاسعار في عهدهم انما يرجع لزيادة كمية النقود التي دخلت للدول الاوربية على اثر زيادة دخول الذهب والفضة اليها من العالم الجديد، وقدم المفكر الاقتصادي (Jean Bodin) تفسيرا لأسباب الظاهرة في نظريته المشهورة باسم النظرية الكمية للنقود. وملخص النظرية هو أن ارتفاع الأسعار يرجع إلى زيادة كمية النقود.

6- أن التجارة والصناعة يعتبران أكثر أهمية للاقتصاد من الزراعة، وقد سمي هذا النظام بالرأسمالية التجارية لأن التجارة كانت النشاط الرئيسي وأهم مصادر الثروة في حين تعتبر الصناعة تابعة للتجارة وفي خدمتها. كما يتعين الاهتمام بالتجارة الخارجية لأن الفائض الناتج عنها يزيد من ثراء الدولة.

7- التدخل الحكومي ضرورة لازمة لضمان تطبيق المركنتيلية، فالنظام الإقتصادي الذي ساد العديد من دول اوربا قام على مبدأ تدخل الدولة في كل جوانب النظام الإقتصادي لتفادي تضارب المصالح الشخصية بعضها ببعض، فتدخل الدولة في نظرهم يؤدي إلى تحقيق التوافق والإنسجام بين أوجه النشاط الإقتصادي الذي يساهم بفعالية في تحقيق الثروة الوطنية.

الخصائص الأساسية للفكر الاقتصادي للمدرسة التجارية:

تميز ت افكار المدرسة التجارية ببعض الخصائص أهمها:

- انها مدرسة نقدية، لأنها تقوم على أساس أن المعادن النفيسة تعتبر عماد الثروة، والنقود هي مستودع القيمة.
- أنها مدرسة وطنية أو قومية لأن اهتمام التجاريين كان منصبا على رعاية مصلحة الدولة القومية قبل مصالح الأفراد.
- أنها مدرسة تدخلية لأنها ترى وجوب تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي طالما أن الهدف هو تحقيق المصلحة الجماعية، وبذلك يصبح التدخل مبررا لتنسيق الجهود لجميع الأفراد وتوجيهها لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية.

خامسا- السياسات الاقتصادية التي طبقت في البلدان المختلفة في عصر التجاريين:

من أجل زيادة حجم الثروة في كل بلد نادي التجاريون بأن تأخذ الدولة العمل على تحقيق فائض تجاري وتحصل على قيمة هذا الفائض بالذهب والفضة من البلدان المدينة في الخارج، غير أن أنه إذا كان ذلك هو المبدأ العام الذي وجه سياسات البلدان في تلك الفترة، فإن كل بلد طبقة سياسية مختلفة عما طبقته البلدان الأخرى في سبيل تحقيق هذا المبدأ العام. ويمكن تمييز ثلاث اتجاهات من في تطبيق السياسات التجارية ارتبطت بكل من إسبانيا وفرنسا وإنجلترا. وسنعرض هذه السياسات تباعا.

1- السياسة التجارية الإسبانية (السياسة المعدنية):

كان البرتغاليون والإسبان من أوائل البلدان الأوروبية التي استطاعت الحصول على الذهب الوارد من القارة الجديدة (أمريكا) نظرا لاتساع تجارتها ووجود مستعمرات لها في أمريكا الجنوبية والتي يسرت لها زيادة معدلات التبادل وتسويق منتجاتها في الأسواق الجديدة. وقد عرفت هذه السياسة بالسياسة المعدنية لأنها تقوم على مبدأ الحصول على الذهب والفضة بطريق مباشر من خلال استغلال مناجم الذهب والفضة الموجودة في مستعمراتها في العالم الجديد. وبطريق غير مباشر من خلال التجارة الخارجية بطريقة تكفل منع خروج الذهب والفضة.

وتحقيقا للهدف المذكور، فقد طبقت إسبانيا الإجراءات الآتية.

- إلزام السفن التي تنقل البضائع الإسبانية بإعادة قيمة تلك البضائع بالذهب والفضة إلى داخل إسبانيا.
- حرمان الأجانب الذين يبيعون سلعا داخل إسبانيا من إخراج ثمنها نقدا خارج إسبانيا.
- السماح على سبيل الاستثناء بخروج الذهب والفضة في بعض الحالات لتسديد ديون الملك.

وكان الإسبان من أوائل التجاريين في العالم الذين طالبوا بمنع تصدير السبائك الذهبية للخارج لغرض عدم المساس برصيد البلد من ثروته الذهبية. غير أن هذا الرأي كان غاية في السذاجة لأن الحفاظ على القوة الاقتصادية لأي بلد يتطلب العمل على زيادة الثروة وليس فقط تثبيتها عند مستوى معين.

وقد ترتب على زيادة كميات المعادن الثمينة في إسبانيا أن زادت كميات النقود وارتفعت الأسعار بشكل كبير. وقد قدم المفكر الاقتصادي جون بودان تفسيرا لأسباب ارتفاع الأسعار من خلال نظرية كمية النقود. كما أسلفنا.

2- السياسة التجارية الفرنسية (السياسة الصناعية):

عرفت هذه السياسة بالسياسة الصناعية، وتنسب هذه السياسة إلى الوزير الفرنسي كولبير (Colbert) الذي قام بتطبيقها بهدف الحصول على الذهب والفضة من الخارج، حيث اتجهت لزيادة الصادرات على الواردات على أن تكون الصادرات من المنتجات الصناعية وليس من الحاصلات الزراعية. وذلك لأن قيمة المنتجات الصناعية تكون عادة أكبر وأنها لا تخضع لتقلبات العوامل الطبيعية، كما هو الحال مع المنتجات الزراعية.

ولذلك قامت الدولة بتشجيع الصناعة من خلال الوسائل الآتية:

- قيام الدولة نفسها بتأسيس صناعات حكومية.
- قيام الدولة بتشجيع الصناعة الوطنية من خلال فرض الرسوم الجمركية المرتفعة على السلع المستوردة المنافسة للإنتاج الوطني، أي حماية الصناعة الوطنية.
- قيام الدولة بإنشاء شركات مهمتها الرئيسية تسويق منتجات الصناعة الفرنسية إلى الخارج، وكذلك تشجيع الأفراد والشركات على الاكتتاب في رؤوس أموال تلك الشركات.
- ولكي تستطيع الصناعة الوطنية الفرنسية من زيادة صادراتها إلى الخارج، فقد عملت الحكومة على تخفيض تكاليف الإنتاج من خلال تخفيض ثمن المواد الخام وأجور العمال.

3- السياسة التجارية الإنجليزية (السياسة التجارية):

اعتمدت هذه السياسة على تطوير وتشجيع التجارة الخارجية للحصول على المعادن الثمينة عن طريق تصدير السلع المحلية إلى الخارج وتقديم الخدمات التجارية لباقي بلدان العالم، مقابل الحصول على أثمانها من الذهب والفضة. وقد ساعد إنجلترا في تنفيذ هذه السياسة أسطولها التجاري التقليدي والمتميز، فقد أنشأت إنجلترا لهذه الغاية شركات خاصة، لم تتدخل الحكومة في تكوينها وذلك بهدف تشجيع النشاط التجاري الذي يقدم لحساب جميع بلدان العالم مقابل أجور تتقاضاها بالذهب والفضة مما يحقق لها فائضا في الميزان التجاري.

يجب أن لا يفهم من ذلك بأن إنجلترا قد أهملت الصناعة الوطنية. بل بالعكس. لكن اهتمام إنجلترا الرئيسي كان منصبا على النشاط التجاري بالدرجة الأولى.

سادسا- أبرز رواد المدرسة التجارية:

1- توماس مان (Thomas Mun):

وهو من الرواد الإنجليز. ويؤكد (Mun) بأن الوسيلة المعتادة لزيادة ثروة البلد هي التجارة الخارجية، حيث يتعين أن يبيع البلد إلى الأجانب أكثر مما يشتري منهم، مما ينتج عنه فائض في الصادرات واجتذاب رأس المال إلى البلد. كما يذكر بأن إبقاء المعادن النفيسة داخل البلد بدلا من استغلالها في التجارة الخارجية يؤدي إلى ارتفاع الأسعار والإضرار بالاقتصاد

الوطني. ويؤكد (Mun) أيضا على فائدة التجارة الخارجية وتحقيق الربح. منها وليس على استيراد المواد الخام. لاستخدامها في الإنتاج الصناعي. ويقول بأن إنجلترا سوف تكون أغنى. إذا استطاعت أن تزرع الأرض العاطلة بدلا من استيراد المحاصيل من الخارج، وأن يتم نقل الصادرات على السفن الإنجليزية.

2- جان كولبير (Jean B. Colbert):

يمثل كولبير قلب وروح المدرسة التجارية في فرنسا، ويعتقد بأن قوة الدولة تعتمد على التمويل، وهذا يعتمد على الضرائب، وهذه الأخيرة تعتمد على كمية النقود. ويفضل كولبير توسيع الصادرات وتقليص الواردات لتحقيق الفائض التجاري، وضرورة وجود قوانين تمنع تدفق السبائك الذهبية والفضية إلى الخارج. ويؤكد كولبير ضرورة وجود المستعمرات لتأمين الأسواق للسلع الفرنسية وكمصدر لتأمين المواد الخام. وقد دعا إلى قيام الحكومة بنفسها بتنظيم التجارة وعارض فرض الإتاوات على انتقال السلع داخل البلد، كما عارض فرض الضرائب المرتفعة.

3- وليام بيتي (William Petty):

وهو من الرواد الإنجليز، وقد عارض بعض الأفكار الجديدة التي مهدت للاقتصاد الكلاسيكي فيما بعد، ومن هذه الأفكار سرعة تداول النقود وفكرة تقسيم العمل والريع وأهمية سلع رأسمالية ونظرية القيمة المستندة إلى العمل. وكان بيتي يفضل حرية التجارة أكثر من غيره من التجاريين، وأيد فرض الرسوم على الواردات لجعلها أغلى من المنتج المحلي وذلك لتشجيع الإنتاج المحلي، وتخفيض الرسوم على المواد الخام من المستوردة بهدف تخفيض تكاليف الإنتاج المحلي وزيادة فرص الصادرات والأرباح.

سابعا- تقييم أفكار المدرسة التجارية:

يمكن النظر إلى أفكار المدرسة التجارية من جانبين، الجانب الأول الحجة العملية والجانب الثاني الحجة النظرية. وبصفة عامة، فإننا نلاحظ أن مجموع أفكار التجاريين كان وليدة الحجة العملية، بمعنى أنهم قدموا مجموعة من التوصيات العملية الملائمة للظروف القائمة في ذلك الحين، ولم تكن هذه التوصيات في الأغلب من الأحوال نتيجة بحث تحليلي نظري إلا في حالات قليلة كما سنرى:

1- **احتكار الصادرات**: يمكن القول أن موقف التجاريين بتحبيذ احتكار الصادرات لم يستند إلى تحليل نظري لحالات المنافسة والاحتكار وآثارهما الاقتصادية، وإنما استند في هذا إلى الفوائد العملية التي يمكن أن تجنيها الدولة من احتكار الصادرات، كما يظهر ذلك من الملاحظات المباشرة. نستطيع الآن بما لدينا من أدوات تحليل متقدمة أن نجد التفسير النظري لهذه الملاحظة العابرة التي استند إليها التجاريون، وذلك أن الاحتكار في حالة التجارة الخارجية يختلف عنه في التجارة الداخلية، ففي الحالة الأولى ينجم عن الاحتكار نفع خالص للدولة - وأن كان ذلك على حساب الدول الأخرى- في حين أن الاحتكار في السوق الداخلية يترتب عليه نقص في الرفاهية الاقتصادية بفرض أسعار أعلى من تكلفة الإنتاج على المستهلك.

2- **الرقابة على الصرف**: أوصى التجاريون بإخضاع التجارة الخارجية لقل رقابة الدولة، مما أدى إلى الأخذ بنظام أقرب لنظام الرقابة على الصرف. ويبرر هذه السياسة حجة عملية تستند إلى تحقيق مصلحة الدولة على حساب الدول الأخرى، أو بعبارة أخرى الأخذ بنوع من اقتصاديات الحرب. وفي مثل هذه الظروف، ينبغي وضع كل نشاط اقتصادي تحت رقابة الدولة وتوجيهه فيما يحقق مصلحة هذه الدولة وهي النصر. وتطبيقا لهذه الفكرة، فإن

التجاريين أوصوا بإخضاع الصرف لرقابة الدولة وتمكين الدولة من استخدام حصيلة التجارة الخارجية فيما يعود عليها بالقوة والنفع.

ولم يكن وراء هذه السياسة أي تحليل نظري، وإنما هي مجرد توصيات عملية، والمحاولة النظرية الوحيدة تعود إلى مالينز Malynes (1586-1641)، حيث قام بتحليل العلاقة بين الصرف من ناحية والتوازن في العلاقات الدولية من ناحية أخرى، ولاحظ أن وجود فائض في الدولة يترتب عليه دخول المعدن النفيس، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وبالتالي ارتفاع الأسعار الداخلية. وكاد مالينز أن يصل إلى فكرة التوازن التلقائي التي قدمها هيوم وآدم سميث، لولا أنه كان معجبا باستخلاص النتائج السريعة، فلم يصل إلى النتيجة المنطقية لهذا التحليل، وهي حرية الصرف، وإنما انتهى إلى ما نادي به غيره من التجاريين بضرورة الرقابة على الصرف.

3- **فكرة الميزان التجاري:** كانت الفكرة السائدة لدى التجاريين هي ضرورة تكوين فائض إيجابي عن طريق زيادة الصادرات على الواردات. ولا شك في أن هذه السياسة تتلاءم مع ظروفهم في البحث عن قوة الدولة. ومع ذلك، فمن المهم أن نلاحظ أن استخدام فكرة الفائض التجاري تمثل تقدما على مستوى التحليل النظري. ذلك أن هذه الفكرة تعتبر تقدما عمليا، لأن الميزان التجاري هو أداة تحليل مجردة وليست مجرد ظاهرة مادية. وهذه هي بداية التحليل العلمي. إلا أنه يشوب فكرة الميزان التجاري كأداة التحليل قصور من عدة نواح: ذلك أنها غير جامعة، بمعنى أنها لا تأخذ في الاعتبار العناصر غير المنظورة التي أدت إلى نشوء فكرة ميزان المدفوعات فيما بعد. وهي أيضا فكرة غير كافية لأنها لا تكفي وحدها للدلالة على المركز الاقتصادي. فالفائض من الميزان التجاري قد يكون مرتبطا باقتصاد منتعش، وقد يكون بالعكس مرتبطا باقتصاد في مرحلة الركود، ولذلك ينبغي أن يكمل بمؤثرات أخرى مثل الدخل القومي والعمالة.

وقد أشار التجاريون بصدد الميزان التجاري إلى أغلب الحجج التي تقال في شيء في شأن تقييد التجارة الدولية. فنجد حجة صناعة الوليدة وحمايتها، عند الكلام عن ضرورة حماية الصناعة الصوف الإنجليزي. كذلك نجد الحجة العسكرية وحجة الصناعات الأساسية وحجة الاكتفاء الذاتي وحجة العمالة. ولكنها جميعها ذكرت دون تحليل عميق، فهي مجرد إشارات عابرة دون دراسة تحليلية لبيان أثر كل من هذه الحجج على الاقتصاد القومي.

4- **بوادر النظرية النقدية عند التجاريين:** رأينا أن التجاريين اهتموا بالمعدن النفيس، إلا أن ذلك لا ينبغي أن يخفي علينا بعض الإشارات التي وردت في كتاباتهم عن تحليل الظواهر النقدية. ونشير بصفة خاصة إلى جان بودان Jean Bodin (1570-1620) الذي كان أول من لاحظ العلاقة بين كمية النقود ومستوى الأسعار، وبذلك قدم صورة بدائية للنظرية الكمية للنقود. وقد حاول بعض التجاريين التوفيق بين هذه النظرية الكمية وضرورة تكوين فائض من المعدن النفيس عن طريق الإشارة إلى علاقة النقود بالإنتاج. فها هو ذا مونكريستيان Monchrestien يضع سنة 1615 كتابه الاقتصاد السياسي. ويهديه إلى لويس الثالث عشر قائلا "ليس الذهب والفضة وكميات الأحجار الكريمة والماس هي التي تنشئ ثروة البلد، ولكن هذه الثروة ترجع إلى توافر السلع الضرورية للحياة، مما يؤدي إلى زيادة الحصيلة من الذهب والفضة". وبذلك نجد أن الصلة قائمة بين النقود والإنتاج، فزيادة الإنتاج والرخاء تؤدي إلى زيادة الثروة من المعدن النفيس.

ونشير أخيرا إلى بعض المساهمات النظرية التي ظهرت من الكتاب التجاريين والتي أثرت على التفكير اللاحق. فهناك ظاهرة تناقص الغلة في الزراعة التي أشار إليها سيرا Antonio Serra، كذلك نجد أن فكرة المرونة قد اكتشفها كينغ Gregory king.

توضح دراسة الفكر الاقتصادي أن كل مدرسة جاءت بأفكار جديدة مغايرة أحيانا للأفكار الاقتصادية التي سادت في العصر السابق ووضعت حلولا لمشاكل وظواهر اقتصادية للعصر الجديد، وقد تكون أصابت في طرح أفكارها وسياساتها أو أخطأت في ضوء التقييم اللاحق لأحكامها. ومن المفيد هنا استعراض إيجابيات وسلبيات هذه المدرسة الفكرية.

أولا- الجوانب الإيجابية:

من أهم الجوانب الإيجابية لهذه المدرسة ما يأتي:

1- أدت المدرسة التجارية الدور التاريخي لها بتقوية الدولة القومية الناشئة لكي تتمكن من القضاء على سلطات أمراء الإقطاع وهيمنة الكنيسة، الأمر الذي ساعد على تحقيق الأمان من الصراعات والحروب الداخلية وأتاح الفرصة لقيام أسواق داخلية واسعة وقادرة على استيعاب الناس الإنتاج المحلي. ولهذا فقد كانت المعادن الثمينة من أهم الوسائل لتقوية الدولة باعتباره الثروة الحقيقية على وفق أفكارهم الاقتصادية آنذاك.

2- ساعدت أفكار هذه المدرسة على توفير رأس المال النقدي، وساعدت على انشاء البنوك الأوروبية وتوسيع نشاطها المالي، مما عزز نشوء النظام الرأسمالي.

3- يعتبر البعض أن تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية كان من جوهر الفلسفة التجارية، قد ساعد على نشأة المشروعات الخاصة الحديثة.

4- ساعدت آراء التجاريين على تنمية الصناعة والتجارة لكنها أضرت بالزراعة.

5- يعتقد البعض بأن التركيز على التصدير ساعد على تخفيض تكاليف الإنتاج من خلال ارتفاع مستوى الإنتاجية.

6- من بين إيجابيات هذه المدرسة أيضا أنها عملت على تطوير مفاهيم ميزان المدفوعات بين الدولة والعالم الخارجي، وكذلك عملت على التأكيد على التجارة الدولية.

ثانيا- الجوانب السلبية:

يشار في هذا المجال إلى أن التجاريين قد أخطأوا في التحليل الاقتصادي في السياسات التي طبقوها وكما يأتي:

1- أخطأ التجاريون في تحديد معنى الثروة فالثروة الحقيقية ليست هي الذهب والفضة وإنما هي مقدرة البلد الإنتاجية للسلع والخدمات، وما تحققه فعلا من إنتاج.

2- أخطأ التجاريون في اعتقادهم بإمكانية استمرار الفائض الإيجابي في الميزان التجاري، ذلك لأن وجود فائض إيجابي في الميزان التجاري يؤدي إلى ورود النقود الذهبية فيزيد من التداول النقدي، ويترتب على ذلك ارتفاع الأسعار في الداخل، مما يجعل السلع المحلية مرتفعة الثمن فيقل تصديرها وتزداد بالمقابل الواردات، مما يترتب عليه عجز في الميزان التجاري، وهكذا يكون من غير الممكن الاستمرار في الحصول على الذهب والفضة من الخارج.

3- أخطأ التجاريون في السياسة الاقتصادية التي طبقوها من حيث:

أ- أن الحكومة الإسبانية اهتمت بجانب المعادن الثمينة، بينما لم تهيئ الجو المناسب لزيادة قوة الإنتاجية، فارتفع مستوى الأسعار وأضر ذلك بالطبقات الفقيرة.

ب- ترتب على سياسة الحكومة الفرنسية الاقتصادية انخفاض دخول المزارعين لإجبارهم على بيع سلعهم بأسعار منخفضة خدمة للصناعيين، وبذلك أضرت هذه السياسة بالمزارعين.

4- يؤاخذ البعض دعاة هذه المدرسة وروادها بأنهم فشلوا في فهم أن البلد يشتري ليس من خلال إفقار البلدان المجاورة، بل أيضا من خلال اكتشاف كميات أكبر من الموارد الطبيعية وإنتاج كميات أكبر من السلع الرأسمالية، واستخدام العمل بشكل أكثر كفاءة.

5- لعل من أسوأ عناصر السياسة التجارية استغلال المستعمرات لصالح البلد الأم.